مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد: 11 / العدد: 04 (2023)، ص: 61-79

دور المدرسة في الحد من الانفلات الاجتماعي تحقيقا للأمن المجتمعي

بن ققة سعاد[1]، علي شريف حورية[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، benguegasouad@gmail.com

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، houria.alicherif@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/30 تاريخ القبول: 01 /2024/01 تاريخ النشر: 2024/01/07

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على قضية هامة تطرح وبشكل كبير على المستوى المجتمعي، وفي جميع الميادين ، الاكاديمية والمدنية، والسياسية والثقافية وغيرها من الميادين، لمدى أهميتها، في حياة الفرد و استقرار المجتمع وتنميته، قضية الامن المجتمعي، والذي إذا اختل ينتج عنه الانفلات الاجتماعي، الذي أخذ ابعاد عدة، وزادت حدته، نتيجة لحالة الانوميا التي يعيشها المجتمع الجزائري بسبب اهتزاز منظومة القيم، وانتشار القيم النفعية والاختراق الثقافي، الناتج عن العولمة ، وما خلفته الوسائط التكنولوجية الحديثة من تفتح على الثقافات الأخرى، التي تختلف عن خصوصية المجتمع الجزائري وهويته، وباتت تهدده امنه الاجتماعي، ما يستدعى تكاثف مختلف مؤسسات المجتمع لتصدى لهذا الوضع، وعلى رأسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي من أهمها المدرسة، التي سنحاول ابراز دورها في الحد من هذا الانفلات الاجتماعي من خلال غرس وترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي لدى الفرد، وكذا تعزيز علاقته بالدولة، فضلا المشاركة في حل الازمة اللغوية في الجزائر الى جانب قضايا هامة أخرى، لها علاقة بتحقيق الامن الاجتماعي في الجزائر منطلقين من التساؤل التالي:

الى أي مدى تساهم المدرسة في الحد من الانفلات الاجتماعي تحقيقا للآمن المجتمعي؟.

كلمات مفتاحية: المدرسة، الانفلات، الانفلات الاجتماعي، الأمن المجتمعي.

Abstract: This research Paper amis to shed light on an important issue that arises largely at the societal level, and in all fields, Academic, civil, political, cultural, and other Fields, due to its importance, in the life of the individual and the stability and development of society, the issue of societal security, which, if disturbed, results. Social chaos has taken on several dimensions, and its severity has increased as a result of the state of anemia that Algerian society is experiencing due to the vibration of the value system, the spread of utilitarian values and cultural penetration, resulting from globalization, and the openness left by modern technological media to other cultures, which differ from the specificity of society.

The Algerian and his identity, and his social security has become threatened, which requires the intensification of various institutions of society to confront this situation, most notably the institutions of socialization, the most important of which is the school, whose role we will try to highlight in reducing this social chaos by instilling and consolidating the values of social belonging in the individual, as well as

Strengthening his relationship with the state, as well as participating in resolving the linguistic crisis in Algeria, along with other important issues related to achieving social security in Algeria, starting from the following question

To what extent does the school contribute to reducing social chaos in order to achieve community security

Keywords: School, lawlessness, social chaos, community security

المؤلف المرسل: بن ققة سعاد

1. مقدمة

من المواضيع الحديثة والتي تستدعي الدراسة على مستوى كل التخصصات وفي مختلف الازمنة كونها تتأثر بالمرحلة الزمنية وما تحمله من متغيرات وحتميات تفرض نفسها وبقوة. هما الامن المجتمعي والانفلات الاجتماعي، فالأول هو غاية الوجود الاجتماعي بأكمله، أما الثاني فهو الصورة النقيضة له، التي تؤكد على وجود خلل وظيفي أو عوامل أخرى قد تكون داخلية أو خارجية حتى على المستوى الدولي، أو ما تحمله التغييرات التكنولوجية من منظومة قيمية تؤشر لميلاد سلوكيات ترفضها الثقافة المجتمعية.

من هنا تبين حجم اتساع هذا الموضوع، والذي ليس للدارس القدرة الكاملة لإعطائه حقه في التناول، إلا من خلال تضييق وحصر جانب الدراسة. لذا ستركز هذه الورقة البحثية على اعطاء قراءة سريعة لدور المدرسة من خلال أخذ أمثلة كسبيل للاستدلال وليس للحصر سواء بالاستئناس بالتشريع أو بمحتوى المناهج تارة أخرى ودورهما في تعزيز الانتماء وحل الأزمة اللغوية في الجزائر. لكن من جهة أخرى سيتم التطرق الى الخلل الوظيفي للمدرسة والذي سيكون عامل من عوامل الانفلات الاجتماعي.

1.1 أهداف الدراسة

تهدف دراسة هذا المقال الى تحقيق ما يلي :

التعرف على دلالات الأمن المجتمعي.

- الكشف عن تهديدات الامن المجتمعي والتي من خلالها يمكن ان يحدث ما يطلق عليه بالانفلات الاجتماعي.
- -الكشف عن أدوار المدرسة خاصة في ظل متطلبات تحقيق الأمن المجتمعي.
- الكشف عن التحديات التي تواجه المدرسة في سبيل تحقيقها لأهدافها، هذا ما يترتب عنه انفلات اجتماعي على مختلف الأصعدة والجوانب ومختلف بنى المجتمع.

2.1 منهجية الدراسة

1.2.1 قراءة في مفهوم المدرسة

تعتبر المدرسة البيئة الثانية بعد الاسرة التي تحتضن الطفل وتحاول تربيته وتنشئته، وتنمية مهاراته، وصقل شخصيته وبنائها من جميع الجوانب الفكرية والانفعالية والروحية والجسمية والعقلية وغيرها من الجوانب الاخرى، وتعددت تعاريفها بتعدد الباحثين والدارسين وتعدد تخصصاتهم.

فتعرف المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية تعكس الثقافة التي هي جزء من المجتمع، وتنقلها للأطفال في شكل مهارات خاصة وكعارف عن طريق نظام اجتماعي مصغر يتعلم فيه الطفل القواعد الأخلاقية والعادات الاجتماعية، والاتجاهات وطرق بناء العلاقات مع الاخرين (وفيق صفوت مختار، 2003، صفحة 87).

كما تعرف بأنها: شبكة من المراكز والأدوار التي يقوم بها المعلوم والتلاميذ، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم الأدوار المستقبلية في الحياة الاجتماعية (على اسعد وطفة، على جازم الشهاب، 2004، صفحة 17).

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أن المدرسة مؤسسة اجتماعية، أوكلها المجتمع عدة وظائف منها نقل التراث الثقافي للأجيال والحفاظ على مكتسباته، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، بالإضافة الى اكسابه المعارف والخبرات الحياتية، واعداده ليشارك بفعالية في المجتمع فهي مجتمع مصغر يعكس المجتمع الكبير.

2.2.1 قراءة في مفهوم الانفلات الاجتماعي

إن المقصود بالانفلات الاجتماعي هو الانحراف عن السلوك الاجتماعي السوي الذي يكون مصدره ومعيار الحكم عليه هو الدين وثقافة المجتمع الحاضن

لهذا السلوك أو للفاعلين القائمين على ذلك. وهذا ما يؤثر على التماسك الاجتماعي وعلى امن الفرد والمجتمع ليمتد الى الدولة ذاتها.

من هذا المنطلق يمكننا القول أن للانفلات الاجتماعي عدة أسباب وعوامل متداخلة فقد يكون مصدره خلل في أداء مختلف بنى المجتمع ونظمه، كما قد يكون راجع الى منظومة قيمية دخيلة حملتها التغيرات العالمية وحتميات التكنولوجيا كوسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت تنشر منظومة قيمية غريبة عن ثقافة مجتمعاتنا. كما يعود من جهة أخرى الى الظروف والتأثيرات التي مرت بها الدولة ونظامها السياسي خاصة كونه القائم الفعلي على رسم مختلف السياسات وفي مختلف المجالات.

إن حصر مفهوم الانفلات الاجتماعي وتعداد عوامله لن تسع هاته الورقة البحثية على الوفاء بذلك، لكن ما يمكن قوله أن الانفلات الاجتماعي يمكن الاستدلال عليه بميلاد انحرافات اجتماعية وسلوكيات ترفضها الذاكرة الاجتماعية والضمير الجمعي، أما حصر أسبابه فيرتبط بطبيعة جانب التناول. لذا في هذا المقال سيتم التركيز على مسببات الانفلات الاجتماعي من مدخل الخلل الوظيفي للمدرسة، والتي من المفترض أنها تقوم على تحقيق أمن الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء.

2. قراءة في مفهوم الأمن المجتمعي

1.2 لمحة تاريخية عن دلالات تطور مصطلح الأمن المجتمعي:

دخل مصطلح الأمن المجتمعي حقل الدراسات الامنية في التسعينات من طرف مدرسة كوبنهاغن، والذي يؤكد على تحقيق الامن الكلي دون اتباع حل عسكري، بمعنى انتقال جانب الاهتمام بالتهديدات الثقافية أو اللغوية وغيرها دون العسكرية.

إذ يركز بالأساس على التعامل مع التهديدات غير العسكرية بحلول غير عسكرية، فموضوعه ليس الدولة (الامن القومي) ولا الفرد (الامن الانساني) فقط لكنه يركز على المجتمع ككل. يعد " ويفر" أن المخاوف الأمنية المعاصرة هي التي تتناول الحفاظ على الهوية والدفاع عن الثقافة، من خلال اعتماد مفهوم الأمن المجتمعي، الذي يمكن بواسطته تحويل قضية الهوية والثقافة قضية أمنية يتم عرضها على أنها مسألة مصيرية (منير العمري، 2020، صفحة 586)

إن ظهور الامن المجتمعي كنموذج معرفي يرجع الى النقاشات حول موضوع الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة، بعد ذلك تم تطويره كمقاربة معرفية بفضل اعلام مدرسة كوبنهاغن التي طرحته من خلال التركيز على الأخطار التي تهدد المجتمعات واعتبارها أخطارا قومية، أي ان الاطار التحليلي بدأ يهتم بالأمة كوحدة تحليل وما تحمله من قيم متعلقة بالهوية (منير العمري، 2020، صفحة 584)

إن مصطلح الامن المجتمعي في بداية ظهور ارتبط بالجانب العسكري والقوة المادية المرتبطة بمؤسسات الدولة التي تظهر جليا في قدرتها على السيطرة المكانية لمختلف الدول، لكن مع تعقد الحياة الاجتماعية وما حملته من متغيرات جديدة لم يعرفها العالم من قبل ظهرت مصادر أكثر تأثير وفاعلية في أمن الدولة بل الفرد والمجتمع ككل، والتي أخذت أشكالا غير مرئية تتعدى مدلول السيطرة العسكرية لتجاوزه الى مدلول السيطرة على الهوية والثقافة بل الوجود الاجتماعي للفاعلين في مختلف الوحدات الاجتماعية.

2.2 تعريف الأمن المجتمعي:

يعد "باري بوزن" أول من طرح مفهوم الأمن المجتمعي في كتابه " الناس والخوف والدول «حيث تم التطرق للأمن المجتمعي كواحد من القطاعات الخمسة وهي: العسكرية، السياسية، الاقتصادية والبيئية حيث أشار الى أنه استدامة في الأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهويات الوطنية وعادات الدول (منير العمري، 2020، صفحة 585)

كما يعنى مفهوم الأمن المجتمعي بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الدين، الأعراف والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها، في ظل مجتمع تعددي وعادل، دون الاخلال بالتوازنات التي تحكم منطلق الاندماج القومي للمواطنين داخل دولهم، لاستحالة تحقق أي منهما دون الآخر. (محمد، محمد احمد ادم، 2014)

أما ميلر فيرى بأن الأمن المجتمعي يعني "قدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة، أو الممكنة" ويرى بوزان أن المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية، حول ما يمكن للمجموعة من الاشارة الى نفسها بضمير نحن. (سناء منغير، 2014).

3.2 مستويات الأمن المجتمعي:

يرى بوزان أن الأمن العالمي وأمن الأفراد عملان لوجهة واحدة، وبناء على هذه الأطروحات يقترح Mullerثلاث مستويات لدراسة الأمن يورد فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية والقيم المهددة وهي العناصر التي ترد في تعريف Wolfe للأمن والذي قسمه الى ثلاث مستويات هي: الدولة (السيادة والقوة)المجموعة (الهوية)، الأفراد(البقاء والرفاه). (عادل زقاع، 2011)

3. دور المؤسسة في تعزيز علاقة الفرد بالدولة:

تظهر علاقة الفرد بالفرد بالدولة من خلال التشريع المدرسي وما يحمله من منظومة قيمية تنعكس في المضامين المعرفية وما تحمله من محتويات في أبعادها المختلفة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وحتى في تنظيم التفاعلات المختلفة لمختلف الفاعلين في المنظومة التربوية. والتي قد لا يسع المجال في هذا المقال للتطرق إليها جميعا. لذا سيتم التطرق لبعض الشواهد كأدلة تعكس وتبين أكثر مدلول للعلاقة.

ففي القانون التوجيهي رقم 08-04 تظهر علاقة الفرد بالدولة من خلال نص المادة رقم 02 التي تؤكد على تكييف تكوين التلاميذ مع متطلبات المتغيرات

الخارجية مع الحفاظ على الخصوصية، حيث أكدت على ضرورة تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية شديدة التعلق بقيم الشعب الجزائري، من خلال تربية مدرسية تجذر الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس التلاميذ، وتنشئتهم على قيم الوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني وتقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية من خلال ترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية وترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954. الى جانب ترقيم قيم الجمهورية وارساء ركائز مجتمع متمسك بالديموقراطية متفتح على العالم كما أكدت المادة رقم 10 من نفس القانون على ضمان الدولة لحق التعليم لكل الجزائريين.

وبالرجوع الى مضامين الكتب المدرسية لمختلف الأطوار نجدها تؤكد على روح المواطنة، وتبين للتلاميذ والذي هم أفراد حقوقهم وواجباتهم اتجاه الدولة، كما تطرقت دور الدولة في تحقيق متطلبات المواطنين سواء اقتصادية كمناصب شغل أو توفير مختلف الاحتياجات، وحتى في كيفية وآليات بناء مشاريع منتجة، الى جانب التعرف على امكانات الرقعة الجغرافية للدولة في بناء اقتصاد قوي، ومن هنا تتجذر علاقة الفرد بالدولة من جانب خلق لدى الفرد لآليات تحقيق الأمن الاقتصادي. كما تطرقت مختلف المضامين المعرفية الى حق المشاركة السياسية وآليات تعزيز الفعل الديموقراطي الذي يحقق أمن الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء.

و العلاقة بين الفرد و بين الدولة التي ينبغي أن تكون مبنية على التعاون، حيث يرى هيغل أن الدولة لا تستمد مشروعيتها من مجرد تحقيق الامن والملكية الفردية كما تؤكد ذلك نظريات العقد الاجتماعي، بل في تحقيق الحرية الكلية المعبرة عن وحدة الارادات الفردية الواعية، أين تتحقق الحرية المطلقة، وأن الفرد لا يحقق وجوده الفكري والأخلاقي والاجتماعي إلا بانخراطه ضمن هذه الروح

الجماعية، فيصبح بحسب تعبير هيغل الفرد الحقيقي الفاعل في التاريخ العالمي (عبد الجبار فالح، 2010، صفحة 255)

فإن ذكاء الروح الجماعية، والالتزام بمعايير المجتمع ونظمه، وتدعيم شعور الانتماء ومفاهيم المساواة وضوابط الحرية ، كما وجب على المقررات الدراسية، اكساب التلاميذ الهوية الوطنية وارتباطه بوطنه دينا وأرضا وتاريخا وبشرا ، بحيث تستثير لديه مشاعر الفخر والزهو بالانتساب لعقيدته ووطنه، والمسؤولية تجاده الدين والمجتمع والدولة، ويفضل أن تتضمن بعض المقررات الدراسية تساؤلات تثير العديد من المناقشات حول مشكلات الوطن وقضاياه وعلى المعلم إتاحة الفرصة لهذه المناقشات وحسن إدارتها وتوجيه التلاميذ الى الاحتكام الى قيم (الولاء- الجماعية- الالتزام- التواد- الديمقراطية) (عصمت حسن إبراهيم عقيل، 2014، الصفحات 88-89).

وبذلك تساهم المدرسة وبشكل كبير في تعزيز علاقة الفرد بالدولة من خلال ما تنشئ وتربي عليه التلميذ من قيم تدعم تلك العلاقة.

4. دور المدرسة في حل الازمة اللغوية في الجزائر:

ان المقاربة العلمية للمسألة اللغوية في الجزائر، هي مسألة تقوم على مجموعة من الأسس التي تتركب وتبرز صورة من الأفكار العضوية ذات الأثر العلمي، وهذه الأسس القاعدية تتحدد معالمها ووظائفها بحسب مستوى اليقين النظري الخاص بالمقاربات / المقاربة التي تشغل بها وتديرها، ولذلك والتزاما بحدود هذه المقاربات تتحدد طبيعة النشاطات والخصائص والاتجاهات اللغوية التي تدخل تحت طائل الدراسة والتخطيط والبرمجة، والتحيين بعد التنفيذ وتحديد مجال النشاطات، يعني البحث عن الاسقاطات الممكنة لتتبع الوضعية حالة بحالة، وهذه الاسقاطات تحتاج الى أدوات مثلما تحتاج الى مفاهيم تضبط

طريقة تناول كل نشاط من النشاطات اللغوية وحسب الفئات العمرية والمجالات التواصلية (عيادي، 2014، ص 239).

ويؤكد خبراء العلوم الإنسانية بوجود أربع مسلمات أساسية ينبغي استحضارها عند معالجة مسألة اللغة: وهي اللغة وعاء للفكر وأداة للتفكير، وسيلة للتفاهم والتواصل الاجتماعي، عنوان الهوية للفرد والمجتمع – عنوان الهوية للفرد والمجتمع-ترتبط اللغة بالثقافة والقيم الحضارية (الياس بلكا، محمد حراز، 2014، صفحة 21).

و إن طرح إشكالية التعدد اللغوي داخل الثقافة الجزائرية وما تبرزه من انشقاق وفوضى مفاهمية في الحقل اللغوي، ساهم في تأزم الثقافة الجزائرية، ذلك أن الامن الثقافي والحفاظ على الهوية الوطنية له علاقة وطيدة بالأمن اللغوي، ووحدة اللغة فنتيجة التداخل اللغوي بين الأنظمة اللغوية المتنوعة (الفصحى / العامية/ الامازيغية/ لغات أجنبية ...) على مستويات اللغة. ينتج عنها افتراض اللفاظ بطريقة واعية، أدى الى اضطراب لغوي وظيفي على مستوى اللغة العربية، وأصبحت على أثرها تعاني من هشاشة تواصلية نشهده في الحقل اللغوي الجزائري، جعل انتماءه الثقافي والحضاري عرضة للاهتزاز والذوبان، وان مراد هذا الضعف العام الذي ينهش جسد الامة العربية، يعود الى عوامل خارجية وداخلية، سواء في غياب التخطيط العلمي وقلة الاكتراث بالمسألة اللغوية عموما، أو التعريب والغير مدروس، كل هذا أدى الى عواقب وخيمة سبب في خلق أزمة لغوية حضارية مهددة أمنها اللغوي واستقراره . ما تستوجب إعادة النظر فيسن سياسة لغوية مبنية على ثوابت وأسس وطنية منبثقة من أدارة سياسية حرة ومستقلة، تقوم على اعتبار الامن اللغوي والثقافي والهوياتي جزءا من الامن القومي للوطن، من خلال الاعتزاز باللغة الوطنية وتمكينها من رفع وتيرة العلوم والمعرفة، في

مختلف مجالات الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والتربوية (ليندة زغلاش، 2021-2022، صفحة 86).

وتعد المدرسة من أهم الوسائط والمؤسسات الهامة في الحفاظ على اللغة الامة، وعلى اكتسابها والتشبع بها، واكتساب قواعدها ونظامها، وتعليمها يكون مقصود ومخطط له، وفق غايات واهداف حددها المشرع الجزائري،

وفي نفس الوقت، تحاول التفتح على الثقافات الأخرى، وعلى مختلف العلوم والدراسات والبحوث بامتلاك اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية منها، وفق إمكاناتها، مراعية الحفاظ هويتها الثقافية والوطنية.

5.دور المدرسة في تعزيز الانتماء الاجتماعي:

يشكل الانتماء الروابط (أفكار، قيم، تقاليد، اعراف) تتغلغل في الفرد وتشده الى جماعة او عقيدة، أو فلسفة معينة، وقد يأخذ الانتماء شبكة من المشاعر أو منظومة من الاحاسيس التي تربط الفرد والمجتمع والانتماء قيمة يكسبها الفرد من خلال تفاعله مع المحطين به، من خلال العمل الجماعي، وتحمل المسئولية ونكران الذات، والوحدة الوطنية للدولة (فرج عمر عيوري واخرون، 2005، الصفحات 20-21). التي هي الهدف الأساسي لكل دولة، التماسك و التعاون بين أفرادها، للحفاظ على استقرارها وتحقيق أمنها الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي، وهذا لا يتسنى تحقيقه الا من خلال منظومة من القيم يتربى وينشأ عليها الفرد، وبتمثلها ممن هم من حوله وتترجم في " مجموعة سلوكيات تكون مرسخة داخل أفراد المجتمع ، ومدى ترسيخ هذه القيم ، من خلالها يمكن تحقيق الشخصية الوطنية ، فعلى سبيل المثال ، المحبة والمودة، والتسامح، و الولاء، والانتماء، واحترام الرأي، والرأي الاخر، والسلامة والعدالة والمساواة، ولانفتاحه في التفكير والمسئولية والأدب والإخلاص، وغيرها من هذه القيم هي التي ترسم الشخصية الوطنية، وهي قيم مختارة من منظومة قيمية كبيرة متى ما

استطاعت المؤسسات الاجتماعية بكافة أشكالها غرسها في الفرد داخل المجتمع، استطعنا تحقيق معاني الوحدة الوطنية وترسيخها بين أفراد المجتمع (على عبد الفتاح كنعان، 2014، صفحة 58).

ومن أهم المؤسسات التي يمكنها القيام بذلك المدرسة من خلال ما تتوفر عليه من إمكانات مادية وبشرية مؤهلة للقيام بذلك، أو من خلال ما يمكن أن يتعلمه التلميذ من محتويات ومناهج دراسية، اعدت لغرس وترسيخ تلك القيم.

باعتبارها المؤسسة الرسمية التي أعدها وأنشأها المجتمع للنقل تراثه الثقافي والحفاظ عليه وباعتبارها مؤسسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

فهي المكان الذي يتشبع فيه المتعلم قيم المجتمع وحيث يتم تهيئة أطفال اليوم ليصبحوا في المستقبل مواطنين مندمجين بصورة كاملة في صلب مجتمعهم ومتفتحين، في نفس الوقت على العالم المعاصر. وبهذا المفهوم تساهم المدرسة الى حد بعيد في توطيد الانسجام الاجتماعي ونقل القيم الاجتماعية والثقافية، ولهذا السبب ينبغي أن تتجسد غايات المنظومة التربوية في كل ما يمارسه التلميذ من أنشطة بيداغوجية في المدرسة (بوبكر بن بوزيد، 2009، صفحة 04).

أو من خلال ما يلاحظه من ممارسات وسلوكات من طرف الفاعلين التربويين القائمين على تسيرها أو على تربيتهم وتعليمهم.

إذ " تلعب المدرسة دورا مؤثرا وفاعلا في بناء وتكامل شخصية التلميذ ومن هنا تتضح أهمية الشعور بالانتماء الاجتماعي، وجعله متأصلا يتطلب جهدا تربويا يتناسب مع البيئة المحيطة بالفرد، والبيئة المدرسية من البيئات المهمة التي تساعد على تقوية الانتماء الاجتماعي للتلميذ، كما تعمل على توفير المناخ المناسب للتلميذ، كما تعزز انتمائه وولائه (أسعد يوسف، 1992، صفحة 13)، للجماعة ولوطنه، فالتعليم أداة فعالة للم شمل افراد المجتمع، واحساسهم بالانتماء له.

كما أن الوصول الى تحقيق الانتماء يتطلب مجهودا متواصلا و إدارة للتغيير نحو الأحسن كروح جماعية، وهذا يتجلى من خلال منظومة قيم قوية واضحة، وليس هناك جهاز اجتماعي أقدر وأنسب لغرس مثل هذه القيم السامية لدى الناشئة أفضل من المدرسة بجميع صيغها وأشكالها التربوية والتعليمية (لطفي بركات أحمد، 1983، صفحة 245).

6. دور المدرسة في ترسيخ التنوع الثقافي:

تركز مناهج الجيل الثاني على القيم الجزائرية كونها لحمة تضامن اجتماعيّ يحمله التاريخ كما تحمله الجغرافيا، والتراث الثقافي والقيم الروحية. وإلى جانب السياق الوطني لمضامين البرامج والمناهج ، فقد كان التأكيد أيضا على فك التعقيد الذي تتصف به اليوم الأمور في المجتمع والعالم أجمع، والذي يفرض تجنيدا مختلفا للمعارف المبنية على أساس مهارات فكرية عالية، تمثلت المحاسن التي تتميّز بها المناهج الجديدة في الجوانب التي تتمثّل في اعتبار المدرسة كيانا شاملا من حيث المعارف والمهارات التي تعمل على توظيف الجانب المعرفي وتفعيل البنوية الاجتماعية (معرفة كيفية بناء الإشكال، الاستقراء والاستنتاج، التلخيص والتعميم، الخيال، النقاش، المعارضة، تسيير الصرعات، العمل الجماعي...)، إلى جانب السلوك والتصرّف، وذلك مسعى بناء الهويّة وتحقيقها باعتبارها نتاجا لمسار تاريخيّ طويل، ومفعول فرديّ وجماعيّ (مكون من مواقف وسلوكات) في حصيلة المسارات الثقافية لبلادنا (وزارة التربية الوطنية، مارس 2016).

بالفعل بالرجوع الى المضامين المعرفية لكتب الجيل الثاني، وعلى سبيل المثال كتب السنة الثانية من التعليم الابتدائي، نجدها تزخر بمحتويات مؤكدة على التنوع الثقافي في الجزائر، ومن ذلك مثلا الاحتفال بالعام الأمازيغي في الصفحة رقم 164من كتابي في اللغة العربية التربية الاسلامية، التربية المدنية، الى جانب درس الموروث الحضاري ص 162، الذي وضح بصور لملابس الطوارق، وآثار

تمقاد، وبعض الحلي، وفي الصفحة 168 مبينا اللباس المميز لكل من منطقتي الشرق والغرب من البلاد، وفي الصفحة 170 تكلم عن زربية غرداية. لينهي هذا المحور من خلال تأكيده في الصفحة 174، بأن تراثنا الثقافي متنوع، وهو ملك للجميع. وفي سبيل تعريف الطفل بحقوقه وواجباته، جاءت العديد من النصوص الموضحة لذلك، وفي مختلف المجالات الاجتماعية التي يتفاعل ضمنها، وهذا بهدف إكسابه السلوك الاجتماعي المقبول.

7. الانفلات الاجتماعي من خلال ثغرات النظام التربوي:

بالرغم من ايجابيات مناهج الجيل الثاني، وما حوته من قيم مفعلة للتواصل الاجتماعي في جميع المجالات الاجتماعية، الى جانب تعريف المتعلمين بالمعالم المكونة للهوية من تاريخ، وتراث، معالم ثقافية، فكل هذه الموارد تعمل على الحفاظ على الخصوصية، والتي ألغي تأثيرها، من خلال الاهتمام غير المبرر والمبالغ فيه، المتمثل في درس التكاثر، والذي لا يتوافق ومتطلبات المرحلة العمرية للمتعلم، والذي سيعمل على غرس الثقافة الجنسية لدى الطفل.

ومن مؤشرات كذلك الانفلات الاجتماعي كذلك الاهتمام المبالغ فيه للغة الفرنسية، والذي يظهر جليا من خلال إعلاء مكانة اللغة الفرنسية من مدخل فرنسة الترميز العالمي، والذي يعني تعليم المواد العلمية والتكنولوجية باللغة العربية على مستوى كل مراحل التعليم، على أن يتم تعليمها مرفقا باكتساب الترميز العالمي والمصطلحات العلمية باللغة الفرنسية. من بين أهدافه تمكين المتعلم من المعلومات العلمية والتكنولوجية لتدعيم كفاءاته، بما في ذلك تكنولوجيات الاعلام والاتصال، الى جانب تمكينه من استعمال التوثيق العلمي والتقني باللغة العربية واللغات الأجنبية. بالإضافة الى تدعيم تساوي الفرص بين التلاميذ من خلال اكتساب الكفاءات الضرورية في مجال الترميز والمصطلحات العلمية للسماح لهم باختيار التوجه الملائم لقدراتهم، والمساهمة كذلك في الحد

من التسرب المدرسي بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، وإحداث انسجام بينهما بالقضاء على صعوبات الانتقال بين هذه الأطوار، وخصوصا تلك الناتجة عن تغيير الترميز والمصطلحات العلمية (وزارة التربية الوطنية، اكتوبر 2003، صفحة 08).

يتم تطبيق الترميز العالمي حسب المراحل التعلمية، فعلى مستوى الابتدائي، يرتكز التطبيق على كتابة وقراءة العمليات الرياضية من اليسار الى اليمين، ويمكن أن يكون الادراج التدريجي للرموز العالمية لوحدات القياس المتداولة كوحدة قياس الطول تكتب باللغة الفرنسية. أما على مستوى التعليم المتوسط والتعليم الثانوي يطبق الاتجاه العالمي في كتابة العمليات الرياضية من اليسار الى اليمين، وتستعمل الرموز العالمية لوحدات القياس بأنواعها الى جانب الرموز باللغة العربية المستعملة سابقا (وزارة التربية الوطنية، اكتوبر 2003، صفحة 08).

ومنه فإن إدراج الترميز العالمي باللغة الفرنسية ما هو إلا استجابة لمطالب داخلية، تمثلت في إعداد متكونين تتوفر فيهم معايير الكفاءة التي تؤهلهم للاندماج في مجتمع المعرفة، كما تسهل اندماجهم في مختلف مناحي الحياة، وخاصة المهنية منها، واستجابة كذلك لمتطلبات التطور التكنولوجي، ومعطى مختلف المتغيرات الدولية التي أثرت على مختلف بنى المجتمع، والتي ليس لدينا خيار آخر، إلا قبولها.

إن الترميز العالمي بهذا الشكل سيزيد من تعقيد مادة الرياضيات، لأنها ستضع الطفل بين لغتين، وهذا ما يخلق لديه لحظة تشتت ذهني ستقلل من مستوى استيعابه، بالإضافة إلى أنها ستعمل بالتدريج على تركيز اهتمام المتعلمين باللغة الفرنسية، من منطلق أن الأهم في مادة الرياضيات هي الرموز وليس القراءة. ناهيك عن أنه سيؤثر سلبا على مستوى التحصيل الدراسي خاصة على مستوى الطور الابتدائي، الذي يشهد وفق الاصلاح الجديد كم معرفي هائل، حتى

أنه يفوق مستوى قدرات تحمل المتعلمين. ناهيك عن إدراج لغتين إحداهما فعلية وهي اللغة العربية، والأخرى ضمنية، وهي اللغة الفرنسية التي كانت في صورة ترميز عالمي في كل من السنة الأولى والثانية. لتدمج بشكل فعلي في السنة الثالثة.

إن المثير للانتباه، هو أنه من المعروف والمتفق عليه، أن الترميز العالمي يجب أن يكون بلغة مجتمع المدرسة، أي اللغة العربية، كونها اللغة الرسمية الأولى للدولة الجزائرية، وإن ورد بلغة الدولة المسيطرة، أي لغة العولمة، فهي اللغة الانجليزية، فاللغة الفرنسية لم تجد مكانا لها في هذا العصر.

إن المبرر الوحيد لهذا الموقف هو التوجه نحو فرنسة المنظومة التربوية، لتجرد من روحها وكيانها، وبهذا الشكل لن تستطع تجسيد الهوية الفعلية لمجتمعها الحاضن لها، بل ستعمل من خلال هذا المنزلق الى إلغاء وجوده، من خلال تفعليها للاختراق الثقافي، لتلغي بذلك الثقافة الأم وتحل محلها ثقافة دخيلة.

بالرغم من سلبيات الترميز العالمي السابقة الذكر، إلا أن هذا لم يمنع من وجود إيجابيات من بينها تمكين المتعلمين من إتقان اللغة الفرنسية، حيث لوحظ سابقا على مخرجات المنظومة التربوية الجزائرية هو ضعف التحصيل في هذه المادة. أما النقطة الايجابية الأخرى فهي توحيد لغة المواد العلمية، حيث لوحظ سابقا اعتماد اللغة الفرنسية في تعليمها على مستوى التعليم العالي، بينما كانت تدرس في المراحل السابقة له باللغة العربية، وهذا ما أدى الى ضعف التحصيل في هذه المادة وضعف الاستيعاب نتيجة للفرنسة غير المألوفة.

إذن لا نستطيع القول، أنه خلال عصر العولمة يجب الاعتماد على اللغة العربية في الترميز العالمي حفاظا على الوجود الاجتماعي، والتي وإن تحققت سنظل خارج مسار تقدم الدول طالما أننا لسنا منتجين للمعرفة، بل مستهلكين لها، ولن يتأت هذا إلا من خلال فهم لغة الآخر للاستفادة منه، دون إلغاء وجودنا، فلا معنى لإحداث التقدم مقابل زوال الخصوصية.

غير أننا ما نستطيع قوله، هو عدم اعتماد الترميز العالمي باللغة الفرنسية في الطور الابتدائي، لأنها ستضع المتعلم بين لغتين، وهو لا يزال في بداية مشواره التعليمي، حتى أنه لم يتمكن بعد من إتقان اللغة العربية، طالما أننا نعتمد الدارجة لغة للتفاعل في بيئتنا الاجتماعية. كما ستضعه بين طريقتين للكتابة، احداهما لغة عربية تكتب من اليمين الى اليسار والأخرى في مادة الرياضيات تكتب من اليسار الى اليمين.

8. خاتمة:

بالرغم من التحديات التي نواجه المدرسة، إلا أنها نبقى من أهم مؤسسات المجتمع، التي أوكلت لها الكثير من المهام، وسطر لها الكثير من الأهداف والغايات، للحفاظ على موروثه الثقافي ومكتسباته، ولدفعه الى التطور، وللحفاظ على أمنه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، في ظل الانفلات الاجتماعي الذي يهدد هذا الامن وخاصة الاجتماعي منه، والناتج عن التحديات الكبرى التي تعيشها المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، على المستوى الداخلي والخارجي، وخاصة ما تعلق بالاختراق الثقافي ، وبزعزعة منظومة القيم، فأصبحت مكانة المدرسة، ومردودها مرهون بمدى قدرتها على مواكبة الانفجار المعرفي، والرقمي، و التفتح على العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والهوية الثقافية، ومكتسبات الامة.

وهذا لا يتسنى الا بتكوين فرد قادر على خوض هذه التحديات، معتز بقيمه ومبادئه، ودينه الإسلامي، وبهويته

9. قائمة المراجع

الكتب:

- وفيق صفوت مختار، *المدرسة والمجتمع والتوفيق النفسي للطفل*، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

- على اسعد وطفة، على جازم الشهاب، *علم الاجتماع المدرسي (بنية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية)*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

- أسعد يوسف، *الانتماء وتكامل الشخصية*، مكتب غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.

- لطفي بركات أحمد، *القيم والتربية*، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1983.

- عصمت حسن إبراهيم عقيل، *المواطنة في الفكر التربوي الإسلامي*، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

- على عبد الفتاح كنعان، *الاعلام والمجتمع*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

- بوبكر بن بوزيد، *إصلاح التربية في الجزائر*، رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر،2009.

- عبد الجبار فالح، *ما بعد ماركس*، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

- فرج عمر عيوري واخرون، *دور المدرسة الاساسية في تنمية قيم المواطنة لدى التلميذ*، مركز البحوث والتطوير التربوي، عدن، اليمن، 2005.

المقالات:

- منير العمري، *الامن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى*، مجلة أفاق علمية، المجلد 12 العدد 04، 2020.

- عادل، زقاع، *المعضلة الامنية المجتمعية – خطاب الأمننة وصناعة السياسات العامة*. مجلة دفاتر (05)، 2011.

الرسائل:

- ليندة زغلاش، *المسألة اللغوية في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة ثالثة ثانوي ببعض ثانويات مدينة المسيلة*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021-2022.

-سناء متغير، *التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي*. رسالة ماجستير في القانون العام. الجزائر: جامعة سطيف، 2014. تم الاسترجاع على الرابط التالي: https://docplayer.net/82983671-Ltnw%60-lthqfy-mn-mnzwr-%27lmn-lmjtm%60y.html

مواقع الانترنيت:

- وزارة التربية الوطنية. (أكتوبر 2003.). *النشرة الرسمية للتربية الوطنية*، وزارة التربية الوطنية.الجزائر. العدد 472.

- وزارة التربية الوطنية، (مارس 2016) *أهداف مناهج الجيل الثاني .تم استرجاعه في 16-04-2017* على الرابط: www.education.gov.dz/

- محمد، احمد ادم محمد. *الرياضة المدرسية واثرها في تحقيق السلم المجتمعي*. تم الاسترداد من كلية التربية البدنية والرياضية:

- http://www.sustech.edu/staff_publications/20140113111848359.pdf ، 2014.